

بلاغ الشركات

القوائم المالية

بنك قطر الوطني - تونس المقرّ الاجتماعي: نهج مدينة العلوم - تونس

ينشر بنك قطر الوطني قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 2020/12/31 و التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 04 ماي 2021. هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات : محمد صالح بن عافية و محمد لسعد البرجي.

الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2020

(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

2019/12/31	2020/12/31	إيضاحات	الأصول
83 304	13 614	1	الخزينة و أرصدة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
110 131	153 686	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
1 152 736	1 012 144	3	قروض الحرفاء
4 756	4 581	4	محفظة السندات التجارية
125 098	122 136	5	محفظة الاستثمار
19 806	17 995	6	أصول ثابتة
44 258	39 429	7	أصول أخرى
1 540 089	1 363 585		مجموع الأصول
			الخصوم
42 070	1 040	8	ودائع وأموال البنك المركزي
41 198	148 427	9	ودائع وأموال المؤسسات البنكية المالية
857 680	806 479	10	ودائع وأموال الحرفاء
421 105	337 906	11	افتراضات وموارد خصوصية
42 022	45 086	12	خصوم أخرى
1 404 075	1 338 938		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
260 000	260 000		رأس المال
(77 960)	(124 633)		خسائر مرحلة
647	647		احتياطات قانونية
(46 673)	(111 367)		النتيجة الصافية
136 014	24 647	13	مجموع الأموال الذاتية
1 540 089	1 363 585		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

جدول التعهدات خارج الموازنة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2020
(الوحدة : ب 1.000 دينار تونسي)

2019/12/31	2020/12/31	إيضاحات	<u>التعهدات خارج الموازنة</u>
			<u>الخصوم المحتملة</u>
97 817	66 397		ضمانات وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة
68 341	51 188		اعتمادات مستندية
166 158	117 585		مجموع الخصوم المحتملة
			<u>التعهدات المقدمة</u>
21 179	16 184	14	تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء
21 179	16 184		مجموع التعهدات المقدمة
			<u>التعهدات المقبولة</u>
62 854	65 836	15	تعهدات التمويل مقبولة من البنوك
420 498	627 864	16	ضمانات مقبولة من الحرفاء
165 479	153 098	17	ضمانات مقبولة من البنوك ومن الشركة التونسية للضمان
648 831	846 798		مجموع التعهدات المقبولة

قائمة النتائج
السنة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2020
(الوحدة : 1.000 دينار تونسي)

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2019	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2020	إيضاحات	
إيرادات الاستغلال البنكي			
116 436	85 197	18	فوائد دائنة و مداخيل مماثلة
8 117	6 165	19	عمولات دائنة
9 934	3 910	20	مرايبح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
9 370	9 077	21	مداخيل محفظة الاستثمار
143 857	104 349		مجموع إيرادات الإستغلال البنكي
تكاليف الاستغلال البنكي			
(88 505)	(93 057)	22	فوائد مدينة وأعباء مماثلة
(785)	(708)		عمولات
(6 250)	(4 534)	23	خسارة على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
(95 540)	(98 299)		مجموع تكاليف الإستغلال البنكي
48 317	6 050		الناتج البنكي الصافي
(44 574)	(64 186)	24	مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
-	(4)	25	مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
9	1		إيرادات استغلال أخرى
(30 194)	(32 448)	26	مصاريف الأعوان
(14 545)	(16 653)	27	تكاليف الاستغلال العامة
(3 953)	(3 786)	6	اهلاكات و اطفاءات
(44 940)	(111 026)		نتيجة الإستغلال
(341)	(341)	28	الأداء على الأرباح
(45 281)	(111 367)		نتيجة الأنشطة العادية
(1 392)	-		رصيد ربح/خسارة على عناصر خارقة للعادة
(46 673)	(111 367)		النتيجة الصافية
(1.795)	(4.283)	30	النتيجة للسهم الواحد (دينار)

التدفقات النقدية
السنة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2020
(الوحدة: 1.000 دينار تونسي)

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2019	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2020	إيضاحات
أنشطة الاستغلال		
147 793	121 086	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
(99 161)	(91 623)	تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة
119 429	(50 837)	ودائع/سحوبات الحرفاء
(47 777)	57 424	قروض مسندة/سداد القروض الممنوحة للحرفاء
132	(116)	اقتناء/تفويت في سندات التوظيف
(29 493)	(29 979)	مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون
7 419	(17 415)	تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال
(470)	(378)	الضريبة المدفوعة على الأرباح
97 872	(11 838)	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
8 197	9 457	مقايض متأتية من سندات المساهمة
5 999	2 578	اقتناء/تفويت في سندات المساهمة
(915)	(2 165)	اقتناء/تفويت في أصول ثابتة
13 281	9 870	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
		الترفيع في راس المال
314 673	(84 310)	إصدار افتراضات / سداد افتراضات
		توزيع مرابيح
314 673	(84 310)	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
		نتيجة تغيير في سعر الصرف على السيولة و ما يعادل السيولة
425 826	(86 278)	التغيير الصافي في السيولة و ما يعادلها خلال السنة المحاسبية
(322 905)	102 921	السيولة و ما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
102 921	16 643	29 السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية

إيضاحات حول القوائم المالية المختومة

1. الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية

اعتمدت القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020 على المبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً في البلاد التونسية وخاصة المعايير المحاسبية (م م 21 إلى م م 25) المتعلقة بالمؤسسات البنكية والتي دخلت حيز التطبيق بداية من غرة جانفي 1999.

2. الطرق المحاسبية المعتمدة

تم إعداد القوائم المالية لبنك قطر الوطني- تونس على أساس قيس عناصر القوائم المالية بالتكلفة التاريخية. وتتخلص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة فيما يلي:

1.2- القروض والمداخيل المتعلقة بها

يتم اعتبار التزامات التمويل ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

ويقع الإقرار بعمولة التصرف ضمن النتيجة عند أول استعمال للقرض.

يتم الإقرار بمداخيل القروض بعنوان فوائد وعمولات على التعهدات التي تحتسب مسبقاً عند حلول الأجل ضمن حسابات التسوية.

ويقع إدراجها ضمن النتيجة عند الاستخلاص وحسب مبدأ الاستحقاق الزمني عند كل إقفال محاسبي.

باستثناء الفوائد المتعلقة بأصول غير مصنفة، تدرج الفوائد المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالقروض المصنفة في باب "أصول إستخلاصها غير متأكد" (قسم ب 2) أو في باب "أصول موضوع خطر" (قسم ب 3) أو في باب "أصول عسيرة الاستخلاص" (قسم ب 4) ضمن بند "الفوائد المعلقة" طبقاً لمنتشر البنك المركزي التونسي رقم 24 لسنة 1991 وتطرح بالتالي من بنود الأصول المتعلقة بها.

ويتم الإقرار بهاته الفوائد ضمن الإيرادات عند تحصيلها الفعلي.

2.2- محفظة السندات والإيرادات المتعلقة بها

تشتمل محفظة السندات على سندات المساهمة وسندات التوظيف.

وتصنّف ضمن سندات التوظيف السندات التي ينوي البنك بيعها في آجال قصيرة المدى. وتقيد هذه الفئة ضمن بند محفظة السندات التجارية.

وتشتمل سندات المساهمة التي تسجل ضمن بند محفظة الإستثمار على:

- المساهمات التي يقع إمتلاكها بنّية المحافظة عليها على المدى الطويل والمتوسط والتي تعتبر مفيدة لنشاط البنك،
- المساهمات التي أبرمت بشأنها عقود تفويت ولم تتم عملية بيعها.

يقع إبراز إلتزامات المساهمة المكتتبه و غير المحررة ضمن التعهدات خارج الموازنة بقيمة الإصدار.
تسجل سندات المساهمة عند إقتنائها حسب ثمن التكلفة دون إعتبار مصاريف الإقتناء ويتم إقرار التفويت في سندات المساهمة عند نقله الملكية أي في تاريخ تسجيل عملية البيع ببورصة الأوراق المالية بتونس.
يقع تسجيل عقود سندات المساهمات التي وقع التفويت فيها بالقسط (مقابل كمبيالات عادية) ببورصة الأوراق المالية بتونس عند التحصيل الفعلي للكمبيالات.
ويتم إقرار زائد قيمة التفويت المستحق في الفترة السابقة مرة واحدة ضمن نتائج السنة المالية التي وقع خلالها تحصيل الكمبيالات.

ويتم الإقرار بحصص الأرباح ضمن الإيرادات عند المصادقة الرسمية على قرار توزيعها.

3.2- تسجيل الموارد وتكاليفها المتعلقة بها

يتم تصنيف تعهدات التمويل المقبولة ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند السحب.

تسجل الفوائد ومنح الصرف على القروض ضمن التكاليف حسب مبدأ الإستحقاق الزمني.

4.2- إحتياطي المخاطر على القروض ومحفظة السندات

• إحتياطي المخاطر على القروض

يتم تقييم مخصصات المخاطر على القروض طبقا لمعايير تصنيف وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الذي حدد أقسام المخاطر كما يلي:

أ - الأصول العادية

ب - الأصول المصنفة

- ب1 - أصول تستحق المتابعة
- ب2 - أصول إستخلاصها غير متأكد
- ب3 - أصول موضوع خطر
- ب4 - أصول عسيرة الاستخلاص

ويقع تحديد نسب مخصصات إحتياطي المخاطر على القروض بتطبيق النسب الدنيا لكل قسم على المخاطر غير المغطاة، أي مبلغ الإلتزامات بعد طرح قيمة الضمانات المتعلقة بها. ويتم تقييم الضمانات بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف البنك بالاستناد على تقييم خارجي يقوم به خبير مختص وذلك على أساس الرهون العقارية التي يملكها البنك.

وتتمثل النسب الأدنى لكل قسم كما يلي: 20 % بالنسبة للقسم ب2، 50 % للقسم ب3، و 100 % للقسم ب4.

بناء على أحكام الفصل 10 مكرر من المنشور عدد 91-24 المنقح بالمنشور عدد 01-2021، على البنك تكوين مدخرات إضافية ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" لتغطية المخاطر الكامنة على الأصول العادية والأصول التي تستوجب المتابعة. ويتم احتسابها حسب مقتضيات الملحق 3 من المنشور عدد 24-91.

طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المعدل للمنشور عدد 91-24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات ذات أقدمية أكبر أو تساوي 3 سنوات مصنفة 4. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بالمنشور المذكور أعلاه.

• إحتياطي المخاطر على محفظة السندات

يتم تقييم سندات المساهمة بالإعتماد على القيمة الإستعمالية و ذلك بالرجوع خاصة إلى سعر البورصة بالنسبة للسندات المدرجة بالسوق المالية و إلى القيمة المحاسبية الصافية و المعدلة (التي تأخذ بعين الإعتبار القيمة المحيئة لممتلكات الشركة المصدرة) في أحدث تاريخ (عادة تاريخ إقفال السنة المحاسبية السابقة) بالنسبة للسندات الأخرى.

ويقع تغطية ناقص القيمة المحتملة والدائمة بمخصصات.

5.2 العمليات بالعملة الأجنبية

تشمل العمليّات المنجزة من قبل البنك والمدونة بالعملة الأجنبية أساسا المعاملات المتعلقة بالإقتراضات الخارجية وبالنشاط الدولي:

• الإقتراضات الخارجية

يقع إبراز الإقتراضات الخارجية ضمن القوائم المالية بالدينار التونسي حسب سعر الصرف التاريخي. تتحمّل "الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين" فارق الصّرف عند تسديد افتراضات البنك وذلك انطلاقا من سنة 2019.

• النشاط الدولي:

تخضع حسابات الموازنة والحسابات خارج الموازنة المدونة بالعملة الأجنبية إلى عملية إعادة تقييم وذلك بسعر الصرف المعمول به عند تاريخ ختم السنة المحاسبية.

أما سعر الصرف المعتمد في عناصر الأصول والخصوم النقدية وفي تعهدات الصرف بالحاضر ولأجل مضاربي هو معدل سعر الشراء أو البيع بالحاضر أو للأجل.

ويتم تقييم تعهدات الصرف لأجل بسعر الصرف للأجل المتبقي.

ويمثل الفرق المسجل بين "حسابات وضعية الصرف بعد إعادة تقييمها" من جهة و "حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف" من جهة أخرى نتيجة الصرف.

6.2- الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي حسب تكلفة إقتنائها بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة في بند "مستحقات على الحرفاء" مثل القروض العادية الممنوحة للحرفاء.

ينقسم الإيجار بين أصل وفوائد ويقع احتساب الأصل المستخلص على مستحقات الأصول ويسجل قسط الفوائد ضمن المداخل عند تحصيله الفعلي.

7.2- الأصول الثابتة

تسجل الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الإقتناء. ويقع إستهلاكها حسب طريقة الأقساط. وتعتمد نسب الإستهلاك التالية

الأصول الثابتة	نسب الإستهلاك
- البناءات	2,5 %
- أثاث ومعدات المكاتب	10 أو 20 %
- معدات وتجهيزات إعلامية	15%
- معدات النقل	20%
- تهيئة وتركيب	10%
- برمجيات إعلامية	33%
- الأصل التجاري	5%

3. الإيضاحات حول القوائم المالية

إيضاح 1: الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيда بمقدار 13 614 أ.د.ت مقابل 83 304 أ.د.ت في 2019/12/31 مفصلا كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
الخزينة	5 310	5 527
الخزينة (IBS)	1 550	2 534
البنك المركزي التونسي	6 754	75 243
الجملة	13 614	83 304

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيда بمقدار 153 686 أ.د.ت مقابل 110 131 أ.د.ت في 2019/12/31 تفصيلها كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
بنوك أجنبية	7 996	16 012
شركات مالية	5 392	7 754
توظيفات في السوق النقدية	139 669	85 977
مستحقات أخرى	629	388
الجملة	153 686	110 131

وتتوزع المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك الأجنبية	675	4 925	2 396	7 996
شركات مالية	-	-	5 392	5 392
توظيفات في السوق النقدية	-	-	139 669	139 669
مستحقات أخرى	-	-	629	629
الجملة	675	4 925	148 086	153 686

إيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

إيضاح 3.1: بلغت جملة المستحقات الصافية على الحرفاء في 2020/12/31 ما قدره 1 012 144 أ.د.ت مقابل 1 152 736 أ.د.ت في 2019/12/31 موزعة كما يلي:

القروض	المجموع الخام 2020/12/31	فوائد مستخلصة مسبقا	فوائد معلقة 2020/12/31	احتياطي المخاطر 2020/12/31	احتياطات إضافية	مدخرات جماعية	الرصيد الصافي 2020/12/31	الرصيد الصافي 2019/12/31
قروض طويلة ومتوسطة الأجل	479 562	-	(50 810)					
قروض قصيرة الأجل	724 760	(4 958)	(75 838)					
قروض للأفراد	106 061	-	(6 318)					
قروض الإيجار المالي	30 662	(177)	(3 321)					
المجموع	1 341 045	(5 135)	(136 287)	(117 882)	(51 301)	(18 296)	1 012 144	1 152 736

إيضاح 2.3 : توزيع التعهدات حسب المخاطر

تتوزع تعهدات البنك في 2020/12/31 (بما في ذلك تعهدات خارج الموازنة) حسب ترتيب المخاطر كما يلي:

التعهدات	السنة	الأصول الجارية	ب 1 أصول تستوجب المتابعة	ب 2 أصول استرجاعها غير مضمون	ب 3 أصول شبه ميؤوس من تحصيلها	ب 4 أصول منعدمة	المجموع
التعهدات	2 020	382 279	231 672	83 917	93 210	657 499	1 448 577
التعهدات	2 019	692 718	268 784	98 258	112 099	345 964	1 517 823
فوائد معلقة	2 020	(18)	(161)	(6 695)	(9 150)	(120 263)	(136 287)
فوائد معلقة	2 019	(32)	(541)	(4 578)	(6 807)	(67 997)	(79 955)
الفوائد مستخلصة مسبقا	2 020			(5 135)			(5 135)
الفوائد مستخلصة مسبقا	2 019			(8 090)			(8 090)
احتياطي المخاطر	2 020	(18 296)			(174 085)		(192 381)
احتياطي المخاطر	2 019	(19 263)			(112 496)		(131 759)

وقع احتساب المخصصات بإعتبار ضمان صادر عن البنك الأم بمبلغ 49.130 ألف دينار تونسي. وتمت بلورة هذا الضمان من خلال SWIFT بتاريخ 30 ماي 2019 وتجدر الإشارة إلى أن هذا الضمان تمتد فاعليته إلى غاية 30 جوان 2023. لولا هذا الضمان لكان على البنك تكوين مخصصات قيمتها 34.767 ألف دينار تونسي.

إيضاح 4: محفظة السندات التجارية:

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية 2020/12/31 ما قدره 4 581 ألف دينار تونسي مقابل 4 756 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يفصل كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	-	4 756
الأوراق المالية	4 873	-
إحتياطي المخاطر /الأوراق المالية	(292)	-
الرصيد الصافي	4 581	4 756

إيضاح 5: محفظة الإستثمار:

بلغ رصيد محفظة الإستثمار في 2020/12/31 ما قدره 122 136 ألف دينار تونسي مقابل 125 098 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يفصل كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
سندات المساهمة	2 246	2 246
شهادات مساهمة (الشركة التونسية القطرية للإستخلاص)	6 000	6 000
رقاع الخزينة وسندات توظيف	113 827	117 115
مستحقات أخرى / رقااع الخزينة و سندات توظيف	2 005	1 674
مستحقات بعنوان مرابيح بصدد التوزيع	10	10
إحتياطي المخاطر /سندات المساهمة	(1 952)	(1 947)
الرصيد الصافي	122 136	125 098

وتفصل سندات المساهمة المتعلقة بشركات فرعية أو شريكة كما يلي :

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	مساهمة البنك
الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR)	المالي	%100	300
الشركة المالية التونسية القطرية- سيكاف (TQF)	المالي	%100	500
المجموع			800

وتنوزع محفظة الإستثمار حسب نوعية العملاء كما يلي :

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
سندات المساهمة		800	1 446	2 246
شهادات مساهمة (الشركة التونسية القطرية للإستخلاص)		6 000		6 000
رقاع الخزينة وسندات توظيف			113 827	113 827
مستحقات أخرى / رقااع الخزينة وسندات توظيف			2 005	2 005
مستحقات بعنوان مرابيح بصدد التوزيع			10	10
إحتياطي المخاطر /سندات المساهمة		(678)	(1 274)	(1 952)
الجملة		6 122	116 014	122 136

وتتلخص العمليّات المسجّلة خلال السنة على مستوى رفاع الخزينة وسندات توظيف كما يلي:

117 115	الرصيد الخام في أوّل الفترة
21 922	اقتناءات السنة
(22 500)	تفويّات السنة
(710)	استهلاكات من مبلغ خصم على رفاع الخزينة
(2 000)	استخلاص قرض رفاعي
113 827	الرصيد الخام في آخر الفترة

إيضاح 6: الأصول الثابتة:

بلغت جملة الأصول الثابتة الصافية في 2020/12/31 ما قدره 17 995 ألف دينار تونسي مقابل 19 806 ألف دينار تونسي في 2019/12/31. وتتلخص العمليّات المسجلة خلال السنة على حساب الأصول الثابتة كما يلي:

المجموع	معدات النقل	معدات و تجهيزات إعلامية	تهينة وتركيب	البناءات	البيانات
47 619	504	12 665	19 339	15 111	الرصيد الخام للأصول في آخر الفترة (2019-12-31)
-	-	-	-	-	تصحيح
1 975	53	1 424	498	-	اقتناءات السنة
-	-	-	-	-	تفويّات السنة
49 594	557	14 089	19 837	15 111	الرصيد الخام للأصول في آخر الفترة (2020-12-31)
(27 813)	(503)	(8 376)	(14 499)	(4 435)	الرصيد الخام الاستهلاكات في آخر الفترة (2019-12-31)
(3 786)	(1)	(1 561)	(1 858)	(366)	الإستهلاكات
-	-	-	-	-	تصحيح إقتناءات
-	-	-	-	-	تفويّات السنة
(31 599)	(504)	(9 937)	(16 357)	(4 801)	الرصيد الخام الاستهلاكات في آخر الفترة (2020-12-31)
17 995	53	4 152	3 480	10 310	الرصيد في آخر الفترة (2020-12-31)

إيضاح 7 : أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 2020/12/31 ما قيمته 39 429 ألف دينار تونسي مقابل 44 258 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يفصل كما يلي:

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
2 165	2 942	دائنون مختلفون
32 441	32 309	قروض للموظفين
6 132	1 736	حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة
3 520	2 442	مستحققات محمّلة على الدولة
44 258	39 429	الجملة

إيضاح 8: ودائع وأموال البنك المركزي:

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيدا بمقدار 1 040 ألف دينار تونسي مقابل 42 070 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يفصل كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
اقتراضات من البنك المركزي	-	42 000
البنك المركزي	1 040	-
ديون مرتبطة	-	70
الجملة	1 040	42 070

إيضاح 9: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيدا بمقدار 148 427 ألف دينار تونسي مقابل 41 198 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يفصل كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
اقتراضات من السوق النقدية	138 018	35 000
البنوك الأجنبية	5 578	5 372
المؤسسات المالية	843	711
ديون مرتبطة	5 297	154
نتيجة إعادة تقييم متعلقة بعملية SWAPS	(1 309)	(39)
الجملة	148 427	41 198

وتتوزع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي :

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك التونسية			138 018	138 018
البنوك الأجنبية	4 522		1 056	5 578
المؤسسات المالية			843	843
ديون مرتبطة			5 297	5 297
نتيجة إعادة تقييم متعلقة بعملية SWAPS			(1 309)	(1 309)
الجملة	4 522	143 905	148 427	148 427

إيضاح 10: ودائع وأموال الحرفاء

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيدا بمقدار 806 479 ألف دينار تونسي مقابل 857 680 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يفصل كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
ودائع تحت الطلب	367 669	302 469
ودائع لأجل	261 294	328 556
حسابات ادخار	96 184	68 379
شهادات إيداع	40 500	129 000
ديون مرتبطة بالودائع	1 754	1 601
مستحقات أخرى للحرفاء	39 078	27 675
الجملة	806 479	857 680

وتتوزع ودائع وأموال الحرفاء حسب نوعية العملاء كما يلي :

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
حسابات ادخار	-	-	96 184	96 184
ودائع تحت الطلب	-	78	367 591	367 669
ودائع لأجل	-	3 450	257 844	261 294
شهادات إيداع	-	-	40 500	40 500
ديون مرتبطة بالودائع	-	69	1 685	1 754
مستحقات أخرى للحرفاء	-	-	39 078	39 078
الجملة	-	3 597	802 882	806 479

إيضاح 11: اقتراضات و موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند 337 905 ألف دينار تونسي في 31/12/2020 مقابل 421 106 ألف دينار تونسي في 31/12/2019 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
اقتراضات من BERD	90 514	105 600
اقتراضات من QNB Doha	240 870	309 690
الخط الإيطالي	3 612	4 016
ديون مرتبطة بالإقتراضات	2 910	1 799
الجملة	337 906	421 105

و تتلخص العمليّات المسجّلة خلال السنة على مستوى اقتراضات و موارد خاصة كما يلي :

البيانات	الخط الإيطالي	QNB	BERD
الرصيد الخام في أول الفترة	4 016	306 690	105 600
اقتراضات السنة	-	-	-
تسديد اقتراضات السنة	(404)	(65 820)	(15 086)
الرصيد الخام في آخر الفترة	3 612	240 870	90 514

إيضاح 12: خصوم أخرى

يمثل هذا البند رصييدا في 2020/12/31 بمقدار 45 086 ألف دينار تونسي مقابل 42 022 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
أعباء اجتماعية وجبائية	5 908	4 502
حسابات للتسوية	10 508	8 712
مدينون مختلفون	3 784	1 614
مدينون مختلفون / حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	4 928	7 405
مدينون مختلفون Tunis RE	7 151	8 187
فوائد مرتبطة بعملية SWAPS	340	85
إحتياطي على مخاطر أخرى	12 467	11 517
الجملة	45 086	42 022

إيضاح 13: الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية في 2020/12/31 ما قدره 24 647 ألف دينار تونسي مقابل 136 014 ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

البيانات	الرصيد في 31/12/2019	تخصيص النتيجة 2019	نتيجة السنة المحاسبية	الرصيد في 31/12/2020
رأس المال المكتتب	260 000	-	-	260 000
احتياطيات أخرى	-	-	-	-
احتياطيات قانونية	647	-	-	647
مبلغ مرحل من جديد	(77 960)	(46 673)	-	(124 633)
نتيجة الفترة	(46 673)	46 673	(111 367)	(111 367)
الجملة	136 014	-	(111 367)	24 647

إيضاح 14: تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء

بلغت تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء في 2020/12/31 ما قدره 16 184 ألف دينار تونسي وتتعلق بالمبالغ غير المستعملة بعنوان القروض الطويلة ومتوسطة المدى مقابل 21 179 ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

إيضاح 15: تعهدات التمويل المقبولة

يمثل هذا البند الجزء الغير المحرر من قرض "BERD" بمبلغ 20 مليون أورو.

إيضاح 16: ضمانات مقبولة من الحرفاء

يمثل هذا البند الضمانات العينية والمالية المدققة على القروض المصنفة وبلغت الضمانات المقبولة من الحرفاء في 2020/12/31 ما قدره 627 864 ألف دينار تونسي مقابل 420 498 ألف دينار تونسي في 2019/12/31. و يتوزع كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
الضمانات العينية	599 726	401 780
ودائع لأجل وحسابات ادخار مخصصة	11 663	5 352
مستحقات أخرى للحرفاء مخصصة	16 475	13 366
الجملة	627 864	420 498

إيضاح 17: ضمانات مقبولة من مؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم والضمانات المقبولة من الشركة التونسية للضمان وقد بلغ في 2020/12/31 ما قدره 153 098 ألف دينار تونسي مقابل 165 479 ألف دينار تونسي في 31/12/2019.

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
18 514	19 322	الشركة التونسية للضمان و شركات تأمين
94 281	84 646	الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لفائدة BERD
3 554	-	ضمانات أخرى
49 130	49 130	الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لتغطية المخاطر
165 479	153 098	الجملة

إيضاح 18 : فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

بلغ هذا البند في 2020/12/31 ما قدره 85 197 ألف دينار تونسي مقابل 116 436 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يتوزع كما يلي:

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
3 711	10 339	فوائد التوظيف
35 189	20 646	فوائد على القروض الطويلة و متوسطة الأجل
11 029	9 862	فوائد على القروض الطويلة و متوسطة الأجل على الأفراد
27 157	22 079	فوائد على القروض قصيرة الأجل و قروض التمويل المسبق
8 012	3 576	فوائد عمليات الإسقاط
24 860	13 967	فوائد حسابات جارية
1 271	510	عمولات على قروض مستنديه
2 850	2 010	عمولات على كفالات و ضمانات
162	66	عمولات التعهدات
2 195	2 142	فوائد قروض الإيجار المالي
116 436	85 197	الجملة

إيضاح 19 : عمولات قارة دائنة

بلغ الرصيد المتعلق بعمولات دائنة في 2020/12/31 ما قدره 6 165 ألف دينار تونسي مقابل 8 117 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يوزع كما يلي:

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
1 883	1 526	عمولات على حسابات جارية
3 108	2 384	عمولات على شيكات تحويلات كمبيالات و مولات اخرى
2 181	1 525	عمولات التصرف على القروض الطويلة و متوسطة الأجل
739	581	عمولات على نقديات
122	84	عمولات على عمليات مالية
84	65	عمولات على التعهدات بالامضاء
8 117	6 165	الجملة

إيضاح 20 : أرباح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية

بلغ الرصيد المتعلق بأرباح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية في 2020/12/31 ما قدره 3 910 ألف دينار تونسي مقابل 9 934 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و يوزع كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
أرباح صافية متعلقة بمحفظة السندات التجارية	(174)	(132)
حصص أرباح موزعة	118	215
نتيجة اعادة تقييم محفظة السندات التجارية	-	(347)
مخصصات السنة / سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	(292)	-
أرباح صافية من عمليات مالية	4 084	10 066
أرباح صافية على عمليات الصرف	4 084	10 066
الجملة	3 910	9 934

إيضاح 21 : مداخيل محفظة الإستثمار

بلغت مداخيل محفظة الإستثمار في 2020/12/31 ما قدره 9 077 ألف دينار تونسي مقابل 9 370 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و هي تتمثل في حصص أرباح موزعة تتعلق بسندات الإستثمار كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
فوائد على رفاع الخزينة	9 077	9 368
أرباح شركات أخرى	-	2
الجملة	9 077	9 370

إيضاح 22 : فوائد مدينة و أعباء مماثلة

بلغت جملة الفوائد المدينة والأعباء المماثلة في 2020/12/ 31 ما قدره 93 057 ألف دينار تونسي مقابل 88 505 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و تتوزع كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
فوائد على اقتراضات من السوق النقدية	(12 518)	(13 475)
عمولة على تغطية مخاطر الصرف	(26 188)	(18 895)
فوائد على اقتراضات أجنبية	(9 505)	(16 073)
فوائد على إبداعات الحرفاء	(44 846)	(40 062)
الجملة	(93 057)	(88 505)

إيضاح 23: خسارة على محفظة السندات التجارية و العمليات المالية

بلغت جملة الفوائد على عملية SWAP في 2020/12/31 ما قدره 4 534 ألف دينار تونسي مقابل 6 250 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 و تتوزع كما يلي :

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
(6 250)	(4 534)	فوائد على عملية SWAP مع البنك المركزي
(6 250)	(4 534)	الجملة

إيضاح 24: مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغ رصيد هذا البند في 2020/12/31 ما قدره 64 186 ألف دينار تونسي مقابل 44 574 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويتوزع كما يلي :

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
(34 251)	(44 547)	مخصصات السنة على القروض
(378)	967	مدخرات عامة
5 880	2 945	استرجاع مخصصات السنة على القروض
(552)	-	خسائر على تفويت محفظة قروض
(10 366)	(20 072)	مخصصات صافية بعنوان مدخرات اضافية
(416)	(760)	خسائر صافية أخرى / استرجاع مخصصات أخرى
(4 491)	(2 719)	مخصصات واسترجاع على مخاطر أخرى
(44 574)	(64 186)	الجملة

إيضاح 25 : مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيمة محفظة السندات

بلغ رصيد هذا البند في 2020/12/31 ما قدره 4 آلاف دينار تونسي ويتوزع كما يلي :

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
-	(4)	مخصصات السنة على محفظة السندات
-	(4)	الجملة

إيضاح 26: مصاريف الأعراف

سجل هذا البند في 2020/12/31 مصاريف بمبلغ 32 448 ألف دينار تونسي مقابل 30 194 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويتوزع كما يلي :

2019/12/31	2020/12/31	البيانات
(23 031)	(25 287)	جرايات
(5 479)	(6 064)	أعباء اجتماعية وجبائية
(763)	(760)	مستحقات أخرى
(83)	(26)	مستحقات العطل السنوية
(838)	(311)	مخصصات على احوالة على تقاعد
(30 194)	(32 448)	الجملة

إيضاح 27: تكاليف الاستغلال العامة

سجّل هذا البند في 2020/12/31 تكاليف بمبلغ 16 653 ألف دينار تونسي مقابل 14 545 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويتوزع كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
كراء الفروع	(1 478)	(1 680)
مصاريف الهدايا والاستقبالات	(158)	(250)
مصاريف التدريب المهني	(86)	(67)
اشتراكات نظام المواصلات	(4 855)	(4 489)
مصاريف النشر والإشهار	(811)	(232)
تأمينات المقر الرئيسي والفروع	(136)	(130)
تأمينات أخرى "FGB"	(2 262)	(1 924)
مكافآت وأتعاب	(1 967)	(1 950)
صيانة وتصلّيح	(837)	(509)
لوازم المكاتب والمطبوعات	(787)	(664)
مصاريف أخرى	(3 276)	(2 650)
الجملة	(16 653)	(14 545)

إيضاح 28: ضريبة على الشركات

يخضع البنك للضريبة على الشركات بنسبة القانون العام أي 35 % على الربح الخاضع للضريبة.

مبلغ الأداء لسنة 2020 هو المبلغ الأدنى القانوني (وفقا للقانون عدد 106 لسنة 2005 والمؤرخ في 19 ديسمبر 2005) وبلغ 341 ألف دينار تونسي في 2020/12/31.

إيضاح 29 : السيولة و ما يعادل السيولة

تبلغ السيولة و ما يعادل السيولة 2020/12/31 ما قدره 16 643 ألف دينار تونسي مقابل 102 921 ألف دينار تونسي في 31/12/2019 وتحتوي على العناصر التالية :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
الخزينة	6 860	8 061
البنك المركزي التونسي	6 754	75 243
بنوك أجنبية	7 996	16 012
توظيفات في سوق النقدية	139 669	85 977
افتراضات من السوق النقدية	-	(42 000)
بنوك تونسية	(138 018)	(35 000)
البنك المركزي التونسي	(1 040)	-
البنوك الأجنبية	(5 578)	(5 372)
الجملة	16 643	102 921

إيضاح 30 : النتيجة للسهم الواحد

سجّلة النتيجة للسهم الواحد في 2020/12/31، خسارة بقيمة 4.283 دينار تونسي مقابل خسارة بقيمة 1.795 دينار تونسي في 2019/12/31.

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
- النتيجة الصافية في نهاية السنة بالدينار التونسي	(111 366 802)	(46 673 092)
- عدد الأسهم	26 000 000	26 000 000
- النتيجة للسهم الواحد بالدينار التونسي	(4.283)	(1.795)

4. العمليات مع الأطراف المرتبطة:

العمليات المنجزة مع الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR):

- قامت الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR) خلال سنتي 2020 و 2019 بعمليات توظيف لأجل لدى بنك قطر الوطني تونس والتي تتراوح مدتها بين 1 و 185 يوما. بلغت عمليات توظيف في 31 ديسمبر 2020 قيمة 3.450 ألف دينار تونسي. و قد نتج عنها فوائد بقيمة 258 ألف دينار تونسي بإعتبار الخصوم في نهاية السنة التي بلغت 44 ألف دينار تونسي.
- اتفاقية قرض بين (TQR) وبنك قطر الوطني تونس بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ 11.000 ألف دينار تونسي لتتمة ثمن اقتناء محفظة ائتمانية بنسبة فائدة 4.55 % و نتج عنها فوائد بقيمة 407 ألف دينار تونسي خلال سنة 2020.
- اكتتاب بنك قطر الوطني تونس في شهادات مساهمة اصدرت من (TQR) بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ 6.000 ألف دينار تونسي لتتمة ثمن اقتناء محفظة ائتمانية و نتج عنها فوائد بقيمة 420 ألف دينار تونسي خلال سنة 2020.
- يوفر بنك قطر الوطني تونس لفائدة الشركة التونسية القطرية للاستخلاص TQR مقرّ رئيسي بدون مقابل.

العمليات المنجزة مع البنك الأم:

- قام بنك قطر الوطني الدوحة في 2019/06/24 بإعادة هيكلة القروض قصيرة المدى الى قرض متوسط الأجل بقيمة 120 مليون دولار أمريكي على مدى 5 سنوات. وبلغت الأعباء المالية لهذا القرض سنة 2020، ما قدره 2 881 ألف دولار أمريكي فيما بلغ رصيد هذا القرض في 31 ديسمبر 2020 ما قدره 84 مليون دولار أمريكي.
- قدم بنك قطر الوطني الدوحة ضمان بنكي، لتغطية القرض الممنوح من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، مقابل نسبة فائدة تساوي 0,75 % وبلغت الفوائد الناتجة عن هذا الضمان 219 ألف أورو خلال سنة 2020. كما تحصل بنك قطر الوطني تونس على ضمان صادر من البنك الأم في 30 ماي 2019 يشمل مجموعة من الحرفاء بمبلغ قدره 49 130 ألف دينار تونسي وذلك من دون فوائد. الضمانات البنكية المبرمة مفصلة كالآتي:

البيانات	2020/12/31
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لفائدة BERD	25 714 ألف أورو
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لتغطية المخاطر	49.130 ألف دينار تونسي

- قام بنك قطر الوطني الدوحة بفتح حساب جاري بنسبة فائدة تساوي 0,5 % وبلغ رصيد هذا الحساب في 31 ديسمبر 2020 مبلغا قدره 1 512 ألف دولار أمريكي وقد بلغت الفوائد الناتجة عن هذا الحساب خلال سنة 2020، 5.7 ألف دولار أمريكي.

- بلغت جملة المصاريف المسجلة في حسابات بنك قطر الوطني تونس بعنوان الدعم التقني والاستشارات المقدمة من قبل بنك قطر الوطني الدوحة، خلال سنة 2020 مبلغا قيمته 3.332 ألف دينار تونسي دون احتساب الأداءات المتعلقة بها والتي تحملها بنك قطر الوطني تونس. بلغت قيمة الخصوم المتعلقة بهذه المصاريف 1.167 ألف دينار في 31 ديسمبر 2020.

5. المعالجات المعتمدة على اثر الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي حول التمديد في أقساط القروض الممنوحة للحرفاء جراء الجائحة الصحية

تسبب انتشار جائحة COVID 19 في أزمة اقتصادية حادة وعميقة على الصعيدين الوطني والدولي. سيكون لهذا الوضع آثاره على جميع القطاعات، وسيخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية قاسية.

في إطار مساهمته في مكافحة تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى البنوك بشكل خاص، أعلن البنك المركزي التونسي عن مجموعة من القرارات الاستثنائية التي تهدف إلى دعم المجهود الوطني في هذه الفترة من الأزمة لضمان استقرار القطاع المالي، من خلال إصدار مناشير للبنوك والمؤسسات المالية تنص على عدد من التدابير الاستثنائية لدعم الشركات والمساعدة في الحفاظ على النسيج الاقتصادي وحماية مواطن الشغل.

وتتمثل الإجراءات الرئيسية التي تؤثر على البنوك بقرار تأجيل استحقاقات القروض (أصلها وفوائدها) للشركات والأفراد لمدة تمتد من 3 إلى 7 أشهر حسب المستفيد (مناشير البنك المركزي التونسي عدد 06-2020، 07-2020، 08-2020 و21-2020). كما قرر البنك المركزي في 30 ديسمبر 2020 تمديد فترة التأجيل الخاصة بالشركات إلى 30 سبتمبر 2021.

وفي هذا النطاق، قام البنك بتأجيل سداد اقساط تمويلات الحرفاء الذين استجابوا لأحكام المناشير المذكورة أعلاه بما مكن 2.336 حريف من الاستفادة من اجراءات التمديد. ويمكن تفصيل القروض التي تمت إعادة جدولتها كما يلي في 31 ديسمبر 2020:

بالآلاف الدنانير	عدد المستفيدين	فوائد بينية	قروض خاضعة للتأجيل
قروض للأفراد	2 241	1 984	85 446
قروض للمهنيين والشركات	95	7 808	60 276
الجملة	2 336	9 792	145 722

وبالنسبة لجميع هاته التمويلات المؤجلة، احتسب البنك الأرباح الخاصة بفترة التأجيل معتمدا على نسب الفوائد المنصوص عليها في العقود الأصلية دون احتساب تكلفة إضافية كفوائد التأخير أو عمولات الإعداد.

وتتمثل أهم آثار جائحة COVID19 على البنك كالآتي :

- تبع التخفيض في سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي التونسي انخفاض في سعر الفائدة لسوق المال "TMM" بمقدار PB 50 في أفريل 2020 و PB 100 من شهر ماي 2020. هذا الانخفاض له تأثير سلبي على فائدة البنك لأن معظم التمويلات تحتسب ارباحها بإعتبار سعر الفائدة المذكور.

- سجلت الأرباح الصافية على عمليات الصرف انخفاضا كبيرا بسبب تباطؤ عمليات التجارة الخارجية.

- تطبيقاً للإجراءات التي تهدف إلى تشجيع السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي منح البنك هذه الخدمة مجاناً خلال فترة الحجر الصحي. كما تأثر نشاط منح الائتمانات بالتباطؤ في النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة.

- تحسباً للتداعيات المحتملة لوباء فيروس COVID-19 على الظروف الاقتصادية والشركات والمستهلكين، ولتحقيق تقدير أفضل للمخاطر الكامنة في كل قطاع من الأنشطة الممولة من البنوك والمؤسسات المالية، أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 01-2021 الذي نقح منهجية تحديد المدخرات الجماعية. وبلغ رصيد هذه المخصصات الجماعية مبلغا قدره 18.296 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2020 مقابل 19.263 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2019. وتجدر الإشارة أن هذه المدخرات محتسبة على تعهدات قيمتها 614 مليون دينار تونسي في 2020 مقابل تعهدات قيمتها 962 مليون دينار تونسي في 2019.

هذا وفي تاريخ هذه القوائم المالية، لا يزال التأثير المستقبلي المحتمل لجائحة كورونا غير واضح، لا سيما على الوضع الاقتصادي وعلى الشركات والأفراد وبالتالي على نشاط ونتائج البنك.

ذاتية حسب الفترة المتبقية

المجموع	أكثر من	من 5 سنوات	من 2 سنوات	من سنة	من 6 أشهر	من 3 أشهر	أقل من	ك
	7 سنوات	إلى 7 سنوات	إلى 5 سنوات	إلى 2 سنوات	إلى سنة	إلى 6 أشهر	3 أشهر	
13 614							13 614	
153 686			58	550	643	27 939	124 496	
1 012 144	65 534	8 073	119 275	45 176	31 382	37 215	705 489	
4 581					4 581			
122 136	188	20 398	66 562	31 111	1 308	2 569	-	
17 995	1 318	4 455	6 265	2 784	1 392	696	1 085	
39 429	13 420	3 137	6 999	3 387	4 095	1 219	7 172	
1 363 585	80 460	36 063	199 159	83 008	43 401	69 638	851 856	
1 040							1 040	
148 427						4 295	144 132	
806 479			18 206	24 697	62 153	46 676	654 747	
337 906	864	1 178	134 187	99 384	49 692	17 408	35 193	
45 086	5 944		19	10	7 573	3 410	28 130	
24 647	24 647							
1 363 585	31 455	1 178	152 412	124 091	119 418	71 789	863 242	

7. أحداث ما بعد الإغلاق

تمت الموافقة على نشر هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 6 أبريل 2021. وبالتالي، فهي لا تعكس الأحداث التي وقعت بعد هذا التاريخ.

**التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المختومة
في 31 ديسمبر 2020**

**حضرات السيدات والسادة المساهمين في
بنك قطر الوطني تونس**

I. التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا الجمعية العمومية، قمنا بتدقيق البيانات المالية، المرافقة لهذا التقرير، لبنك قطر الوطني تونس، والتي تشمل بيان المركز المالي وجدول التعهدات خارج الموازنة كما في 31 ديسمبر 2020، وقائمة النتائج وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

تبرز هذه البيانات المالية مجموع أموال ذاتية بقيمة 24.647 ألف دينار تونسي باعتبار خسارة السنة التي بلغت 111.367 ألف دينار تونسي.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي وجدول التعهدات خارج الموازنة لبنك قطر الوطني تونس كما في 31 ديسمبر 2020، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية. ويرد لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية" بياناً لمسؤولياتنا وفقاً لهاته المعايير.

نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة المعتمدة بتونس ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

فقرات ملاحظة

- نود لفت الإنتباه إلى الإيضاح عدد 2.3 « توزيع التعهدات حسب المخاطر » والذي يشير إلى أن البنك تحصل على ضمان صادر من البنك الأم في 30 ماي 2019 يغطي مخاطر مجموعة من الحرفاء بمبلغ جملي قدره 49.130 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة أنه لولا هذا الضمان لكان على البنك تكوين مخصصات إضافية بقيمة 34.767 ألف دينار تونسي (وذلك دون إعتبار مدى تأثير عدم تمرير هذه المخصصات على المدخرات الجماعية).
- بإعتبار الخسائر المرحلة وخسارة السنة، لم يعد البنك يحترم نسب الملاءة ومقاييس التغطية التي ينص عليها منشور البنك المركزي عدد 06-2018 كما أصبح البنك مخالفا لأحكام الفصل 388 لمجلة الشركات التجارية بما أن أمواله الذاتية أصبحت دون نصف رأس ماله. وبالتالي، وفقا للفصل المذكور، يجب على مجلس الإدارة خلال الأربعة أشهر الموالية لتاريخ المصادقة على الحسابات أن يدعو الجلسة العامة الخارقة للعادة لتتظر في هذا الشأن. وفي هذا الإطار قرر مجلس الإدارة المنعقد في 6 أفريل 2021 دعوة الجلسة العامة الخارقة للعادة للنظر في الترفيع في رأس المال بما قيمته 130 مليون دينار تونسي.
- نود لفت الإنتباه إلى الإيضاح عدد 5 الذي وصفت فيه الإدارة التدابير المتخذة والمخطط لها في أعقاب جائحة كورونا والشكوك المتعلقة بالتأثير المحتمل على البيانات المالية للسنوات القادمة. لا يحتوي رأينا حول القوائم المالية تحفظات بخصوص هاته الملاحظات.

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

ان تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة، ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

طبقا لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع الي البيانات الواردة بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد، تتمثل أشغالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين البيانات المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. إذا استنتجنا استنادا على العمل الذي قمنا به على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والابلاغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الادارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن مجلس الادارة مسؤول عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقدير قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بمقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام البقاء كأساس محاسبي إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية

تتلخص اهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية سيكشف دائما عن خطأ جوهري ان وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادا أو إجمالا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية، إننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة، أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا الي وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك المعلومات الواردة في الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضا عادلا.

إننا نتواصل مع الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في الرقابة الداخلية.

II. تقرير حول الفحوصات الخصوصية

في نطاق مهمتنا القانونية لمراجعة الحسابات قمنا بالفحوصات التي تنص عليها المعايير المنشورة من قبل هيئة الخبراء المحاسبين التونسية والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

فعالية نظام الرقابة الداخلي

طبقاً لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بتقييم عام لفعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنك. وفي هذا الصدد، نذكر بأن مسؤولية تصميم واعداد نظام الرقابة الداخلية وكذلك الرصد الدوري لفعاليتها وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستناداً إلى مراجعتنا لم نعثر على نقائص جوهرية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية كما هو أعلاه.

وقد وافينا إدارة البنك بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

مطابقة حسابات صيانة الأوراق المالية للأنظمة المعمول بها

عملاً بأحكام المادة 19 من المرسوم رقم 2728 لسنة 2001، قمنا بالتحقق بشأن مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للأحكام الجاري بها العمل.

تقع مسؤولية ضمان الالتزام بمتطلبات هذه اللوائح على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستناداً إلى الإجراءات التي اعتبرناها ضرورية، ليس لنا أي ملاحظة حول احترام البنك للأحكام المتعلقة بمسك حسابات الأوراق المالية الجاري بها العمل.

تونس في 14 أبريل 2021.

مراقبي الحسابات

أورقا أوديت

مراقبي الحسابات المشتركين
م.ت.ب.ف

محمد صالح بن عافية

محمد لسعد البرجي

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

حضرات السيدات والسادة المساهمين في بنك قطر الوطني تونس

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون رقم 2016-48 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نتشرف بإعلامكم فيما يلي بالاتفاقيات المتقنة.

تتخصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية. وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات بل نتخصر مهمتنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى جدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق. ويعود اليكم تقييم جدوى ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ- الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية :

العمليات مع الأطراف المرتبطة:

نعلمكم أنه لم يتم اشعارنا بأي اتفاقيات أو معاملات جديدة تم إبرامها خلال السنة المالية 2020 والتي تدخل في نطاق الفصول المشار إليها أعلاه.

ب- العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا:

العمليات المنجزة مع البنك الأم:

- قام بنك قطر الوطني الدوحة في 2019/06/24 بإعادة هيكلة القروض قصيرة المدى الى قرض متوسط الأجل بقيمة 120 مليون دولار أمريكي على مدى 5 سنوات. وبلغت الأعباء المالية لهذا القرض سنة 2020، ما قدره 2 881 ألف دولار أمريكي فيما بلغ رصيد هذا القرض في 31 ديسمبر 2020 ما قدره 84 مليون دولار أمريكي.

- قدم بنك قطر الوطني الدوحة ضمان بنكي، لتغطية القرض الممنوح من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، مقابل نسبة فائدة تساوي 0,75 % وبلغت الفوائد الناتجة عن هذا الضمان 219 ألف أورو خلال سنة 2020. كما تحصل بنك قطر الوطني تونس على ضمان صادر من البنك الأم في 30 ماي 2019 يشمل مجموعة من الحرفاء بمبلغ قدره 49.130 ألف دينار تونسي وذلك من دون فوائد. الضمانات البنكية المبرمة مفصلة كالآتي:

البيانات	2020/12/31
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لفائدة BERD	25 714 ألف أورو
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لتغطية المخاطر	49.130 ألف دينار تونسي

م بنك قطر الوطني الدوحة بفتح حساب جاري بنسبة فائدة تساوي 0,5 % وبلغ رصيد هذا الحساب في 31 ديسمبر 2020 مبلغا قدره 1 512 ألف دولار أمريكي وقد بلغت الفوائد الناتجة عن هذا الحساب خلال سنة 2020، 5.7 ألف دولار أمريكي.

بلغت جملة المصاريف المسجلة في حسابات بنك قطر الوطني تونس بعنوان الدعم التقني والاستشارات المقدمة من قبل بنك قطر الوطني الدوحة، خلال سنة 2020 مبلغا قيمته 3.332 ألف دينار تونسي دون احتساب الأداءات المتعلقة بها والتي تحملها بنك قطر الوطني تونس. بلغت قيمة الخصوم المتعلقة بهذه المصاريف 1.167 ألف دينار في 31 ديسمبر 2020.

العمليات مع الأطراف المرتبطة:

اكتتب بنك قطر الوطني تونس شهادات مساهمة اصدرتها الشركة التونسية القطرية للاستخلاص (TQR) بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ قدره 6.000 ألف دينار تونسي. وبلغت الفوائد المحصلة على هذه الشهادات مبلغا قدره 420 ألف دينار تونسي خلال سنة 2020.

منح بنك قطر الوطني تونس قرض طويل الأجل الى الشركة التونسية القطرية للاستخلاص (TQR) بتاريخ 2015/12/01 بمبلغ 11.000 ألف دينار تونسي بنسبة فائدة 4.55 % ونتج عنها فوائد بقيمة 407 ألف دينار تونسي خلال سنة 2020.

قامت الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR) خلال سنتي 2020 و 2019 بعمليات توظيف لأجل لدى بنك قطر الوطني تونس والتي تتراوح مدتها بين 1 و 185 يوما. بلغت عمليات توظيف في 31 ديسمبر 2020 قيمة 3.450 ألف دينار تونسي. و قد نتج عنها فوائد بقيمة 258 ألف دينار تونسي باعتبار الخصوم في نهاية السنة التي بلغت 44 ألف دينار تونسي.

يلخص الجدول التالي عمليات أخرى قام بها البنك مع الشركات التابعة:

المقابل	طبيعة الاتفاقيات	نسب الامتلاك	الشركة التابعة
دون مقابل	تطبيق عمليات بنكية على الرصيد البنكي ل " التونسية القطرية للإستخلاص "	99,98%	التونسية القطرية للإستخلاص (TQR)
دون مقابل	وَقَرَّ بنك قطر الوطني تونس لفائدة TQR مكتبين كمقرّ رئيسي لها بدون مقابل بداية من 01 افريل 2018	99,98%	التونسية القطرية للإستخلاص (TQR)
دون مقابل	تطبيق عمليات بنكية على الرصيد البنكي ل "المالية التونسية القطرية "	99,98%	المالية التونسية " TQF القطرية

ت- الأجور والامتيازات لفائدة المسيرين وأعضاء مجلس الإدارة:

تنقسم التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين وفقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 200 (جديد) من مجلة الشركات التجارية كما يلي:

- حددت مستحقات المدير العام السابق بموجب عقد مبرم بتاريخ 29 أبريل 2015 وتشمل هذه المستحقات: راتب أساسي، بدل سكن، بدل الصيانة والمنافع، بدل تنقلات وبدل الهاتف الجوال.
 - حددت مستحقات المدير العام الحالي بموجب عقد مبرم بتاريخ 24 أوت 2020 وتشمل هذه المستحقات: راتب أساسي، بدل سكن، بدل تنقلات. كما يتمتع بتأمين على المرض وتأمين على الحياة.
 - يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمنحة حضور قدرها الصافي 1500 دولار أمريكي عن كل اجتماع مجلس الإدارة أو اللجان المنشقة منه (لجنة التدقيق ولجنة المخاطر). وتجدر الإشارة أن الأعضاء القطريين لم يتسلمو منح حضور بعنوان سنة 2019.
 - كما صادقت الجلسة العامة العادية المنعقدة في 29 سبتمبر 2020 على اعتماد مبدأ منح بدل الحضور صافية من كل الأداءات بأثر رجعي وذلك بداية من السنة المالية 2019.
- ويبين الجدول التالي التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين كما وردت في القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2020:

أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان التدقيق والمخاطر		المدير العام			البيانات
الخصوم في 31 ديسمبر 2020	إعفاء السنة	الخصوم في 31 ديسمبر 2020	إعفاء السنة المدير العام الحالي	إعفاء السنة المدير العام السابق	
55 509	204 000	-	438 406	2 178 489	امتيازات قصيرة المدى
-	-	-	-	-	امتيازات طويلة المدى
55 509	204 000	-	438 406	2 178 489	المجموع

فيما عدى العمليات المشار إليها أعلاه، فإن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تفرز وجود اتفاقيات أو معاملات أخرى تدخل في نطاق الفصل 62 من القانون رقم 48-2016 المتعلق بمؤسسات القرض والفصل 200 وما يليه و475 من مجلة الشركات التجارية. كما أن مجلس إدارة بنك قطر الوطني تونس لم يعلمنا بأي اتفاقيات أو عقود أخرى تدخل في نطاق الفصول المذكورة.

تونس في 14 أبريل 2021.

مراقبي الحسابات

أورقا أوديت

مراقبي الحسابات المشتركين
م.ت.ب.ف

محمد صالح بن عافية

محمد أسعد البرجي